

تأملات نقدية في مغالطات إبراهيم مصطفى السفسطائية - كتاب مجاز القرآن لأبي عبيدة نموذجاً -

د.عمر بوقمرة

قسم اللغة العربية وآدابها

جامعة الشلف -

ملخص:

لقد تعددت مناهج تجديد النحو العربي وأهمها فريقان: فريق متمسك بالقديم رافض للاقترب من قواعد النحو بأي سبيل من سبل التعديل ، وفريق رام إحداث تعديلات جوهرية على قواعد النحو ومقولاته، ونتيجة لهذا الصراع حاول كل فريق جمع الأدلة والحجج على دعواه، وقد لاحظت وأنا أقرأ كتاب (إحياء النحو) لإبراهيم مصطفى، وهو رائد فريق التجديد بمفهومه الثاني، يظهر حسرة وأسفا زائدين على مالقيه كتاب مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى من إهمال ونسيان، حتى ظننت أنه من دعاة التجديد على منهجه، فلما وقفت عليه أيقنت أن الأمر ليس كما زعم ولا كما ادّعى وأوهم، وهذا المقال يجتهد في بيان ذلك .

الكلمات المفتاحية: النحو، التجديد، الإحياء، الحجة، القاعدة النحوية، التيسير.

Abstract:

We have numerous renew Arabic grammar method, the most important two teams :the first Team adheres to the old dismissive of the approach of grammar in any way from the ways of the amendment, the second team aims to make substantial modifications to the rules of grammar, his statements, as a result of this conflict tried each team to collect evidence and arguments on the lawsuit, I have

noticed, and I read the book (grammar revival) to Ibrahim Mustafa, leader of second group, shows heartbreak and regret redundant on koran metaphor book to Abu Ubaidah Muammar ibn Muthanna of neglect and forget it has found, so I thought that advocates of renewal on his approach, and when i realized that it is not as alleged and claimed joints and deluded, and this article is diligent in that statement.

Keywords : grammar, renewal, revival, argument, the base grammatical, easing.

مقدمة:

تواجه اللغة العربية وهي على مدارج القرن الحادي والعشرين جملة من التحديات، ولعلّ أصعبها وأخطرُها تلك المتعلقة بمواكبة روح العصر ومتطلباته المتزايدة بوتيرة رهيبية ، ولن يتم ذلك إلا بتخليصها وإنقاذها من كل ما يكتئد سبيلها من معوقات، فاللغة العربية يصدق عليها ما يصدق على جميع اللغات الإنسانية من نواميس النشوء والارتقاء والتطور، تطور لا ينحصر في إنتاج المفردات بالأنظمة الداخلية للغة ذاتها، ولا في اقتراض المصطلحات الأجنبية طوعا وكرها، – وهذا أمر طبيعي درجت عليه جميع اللغات منذ القدم ولا زالت تقيم عليه إلى يومنا هذا – بل يتعداه إلى ظهور تراكييب جديدة تقع في حمى النحو وتنتهك محارمه، وصاحب ذلك محاولات ودعوات لتجديد النحو وإحيائه، بل وتخليصه من أغلال النحو القديم بغية تسهيله على الناشئة وتحبيبه إليها، وإعادة ربط وشائج المودة بينه وبين مظانّه الأولى برفق ولين حتى غدت – مشكلة التجديد – معضلة قومية تؤرق الجميع فتداعت لها أقلام بعض الباحثين المحدثين، وكان على رأسهم إبراهيم مصطفى، الذي يعد رأس المجددين وحامل رأيتهم . وما نعالجه في هذا المقال هو بعض أفكاره ورؤاه التي حاول أن يصدرها للقارئ في صدر كتابه الموسوم بـ: "إحياء النحو".

1- مجاز القرآن: أبو عبيدة معمر المثني (ت208هـ):

دعوى مصطفى إبراهيم:

عدّ كثير من دعاة التجديد ما جاء في هذا المؤلف محاولة تجديدية لم تتل حظها من الدرس والاهتمام، ودعوا إلى منهجه وطريقته في التعامل مع النحو العربي.¹ وظني كبير أن الذي حملهم على هذه الدعوى ليس اطلاعهم على ما حوته دفئا كتاب المجاز واستخلاصهم لها، بقدر ما هو استسلام لما عدّوه فتحا سطر ملحمة إبراهيم مصطفى حين قال في كتابه "إحياء النحو": وقد سلك بعض النحاة مسلكا آخر في درس العربية يتجاوز الإعراب إلى غيره من القواعد العربية، فألف أبو عبيدة معمر ابن المثني المتوفى سنة 208هـ كتابا في "مجاز القرآن"، حاول فيه أن يبين ما في الجملة من تقديم، أو تأخير، أو حذف، أو غيرها، وكان بابا من النحو جديرا أن يفتح، وخطوة في درس العربية حرية أن تتبع الخطوة الأولى في الكشف عن علل الإعراب، ولكن النحاة والناس من ورائهم كانوا قد شغلوا بسيبويه ونحوه، وفُتتوا به كل الفتنة... فلم تتجه عنايتهم إلى شيء مما كشف عنه أبو عبيدة في كتابه مجاز القرآن، وأهمل الكتاب ونُسي، ووقع بعض الباحثين في أيامنا على اسمه فظنوه كتابا في البلاغة، وما كانت كلمة المجاز إلى ذلك العهد، خُصّصت بمعناها الاصطلاحي في البلاغة، وما كان استعمال أبي عبيدة لها إلا مناظرة لكلمة النحو في عبارة غيره من علماء العربية، فإنهم سمّوا بحثهم النحو، أي: سبيل العرب في القول، واقتصروا منه على ما يمسّ آخر الكلمة، وسمى بحثه المجاز أي: طريق التعبير، وتناول غير الإعراب من قوانين العبارة العربية، ولم يكثر ما أكثر سيبويه وجماعته، ولم يتعمق ما تعمقوا، ولا أحاط إحاطتهم، ولكنه على سبيل تبصرة انصرف الناس عنها غافلين...²

مغالطات إبراهيم مصطفى:

وقد عمدت إلى اقتباس هذا النص على الرغم من طوله، لما ورد فيه من مغالطات بثّها فيه صاحب الإحياء، وتلقّفها التجديديون من بعده مرتكزين عليها في تكثير سوادهم وتشبّيت مذهبهم، وسأحاول تحت هذا العنوان تفنيد هذه المغالطات واحدة واحدة، وكشف ما فيها من سفسطة بعيدا عن التحامل والبغى .

المغالطة الأولى:

زعم إبراهيم مصطفى أن أبا عبيدة قد سلك مسلكا في العربية تجاوز فيه بحث أواخر الكلم إعرابا وبناء، إلى غيره من قواعد العربية المتعلقة بالجملة من تقديم وتأخير، وحذف وإضمار واختصار، فاتحا بذلك بابا من النحو هو جدير بالبحث والدراسة، ولكن النحاة ومن تبعهم كانوا قد شغفوا وفتتوا بنحو سيبويه، فأهمل الكتاب ووُئِدَت الفكرة، وسُدَّ المسلك، وأُغلق الباب، وسيُسال النحاة بأي حق فعلوا ذلك.

إن في هذا النص تعريضا بالنحاة ، وإيهاما للقارئ الغرّ بأن النحاة القدماء قد قصرُوا جهدهم على بحث ودراسة أواخر الكلم إعرابا وبناء، وأنهم لم يهتدوا إلى ما اهتدى إليه أبو عبيدة من بحث قوانين الجملة من تقديم وتأخير، وحذف وإضمار وغيرها، ولم يكتفوا بهذا بل كانوا سببا في وأد الفكرة، وسدّ الباب، وإهمال الكتاب. ولو تأمل المؤلف كتاب سيبويه بعين الموضوعية والإنصاف لوجد أنه قد سبق إلى هذه القضايا، ولنضرب على ذلك مثلا ذكرا لا حصرا، فقد رُوي عن الخليل من تنزيل غير العاقل منزلة العاقل في قوله تعالى: (وكلُّ في فلك يسبحون)³، وقوله تعالى: (والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين)⁴، وقوله: (يا أيها النمل ادخلوا مساكنكم)⁵، أنه زعم أنها بمنزلة ما يعقل ويسمع، ولما ذكرهم بالسجود وصار النمل بتلك المنزلة حين حدث عنه، كما تحدث عن الأناس، وكذلك الأمر مع الأفلاك في طاعتها، وأنه لا يحق لمخلوق أن يعبد شيئا منها.⁶

فالمأمل أدنى تأمل في كلام سيبويه عن استعمال العقلاء لغير العقلاء لا يجده يختلف قليلا أو كثيرا عما تعرض له أبو عبيدة في كتابه مجاز القرآن، بل إن كتاب سيبويه لم يترك من قواعد العربية مسألة إلا طرقها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ثم جاء النحاة من بعده، فانكبوا عليه درسا وحفظا، ثم وسّعوا في مسائله شرحا وتفصيلا، وما كان لأبي عبيدة أن يأتي بما أتى به في مجاز القرآن لولا اطلاعه وعكوفه على كتاب سيبويه".⁷ وقبله أخذ العلم عن أبي عمر بن العلاء (ت154هـ)، والأخفش الأكبر (ت149هـ)، وعيسى بن عمر الثقفي (ت154هـ)، ولأزم يونس بن حبيب (ت187هـ)، وكلهم بصريون، فالأولان من أعلام الطبقة الثانية، والأخيران من أعلام الطبقة الثالثة، فهذا يدل على أنه أول ما رضع من النحو بصري المصدر، ولا شك أنه منه نهل حين ورد وعنه صدر، فكيف عنه يتنكر وفضلهم يكفر؟

وفي باب الاستقامة من الكلام والإحالة يقسم سيبويه الكلام إلى خمسة أقسام:

- (1) كلام مستقيم حسن كقولك: أتيتك أمس، و سأتيك غدا؟
- (2) كلام محال: كقولك: أتيتك غدا، و سأتيك أمس، لأن آخره ينقض أوله.
- (3) كلام مستقيم كذب: كقولك حملت الجبل، وشريت ماء البحر.
- (4) كلام مستقيم قبيح: نحو قولك: قد زيدا رأيت، لوضع اللفظ في غير موضعه.

- (5) كلام محال كذب: نحو قولك: سوف أشرب ماء البحر أمس.⁸
- "فهو يذكر ببراعة فائقة أنماط التعبير العربي، ويضع كل نمط أمام المنظار اللغوي الصحيح الذي يميّز صحيحه من فاسده، وهل في ذلك كله شيء يتصل بالإعراب أو البناء؟ وكيف غاب ذلك كله عن المؤلف مما جعله يحكم على النحاة - وعلى رأسهم سيبويه - بأنهم قصرُوا حديثهم على الإعراب والبناء، وتركوا ما عداهما من قوانين تأليف الجملة العربية؟"⁹.

المغالطة الثانية:

وهي مرتبطة أشد الارتباط بالأولى، وهي زعمه أن النحاة ومن تبعهم من الناس تعمدوا سدّ ذلك الباب الذي فتحه أبو عبيدة وأهملوا كتابه، ولم يعتنوا بما دعا إليه، وتواصوا على تغييبه حسداً من عند أنفسهم وفتته بكتاب سيبويه، وتنفيذ هذه الفرية يقتضي منّا الوقوف على بعض الجوانب الخفية من حياة أبي عبيدة العلمية والعقدية أولاً، وصنيعه في مؤلفه ثانياً، حتى نضع القارئ في سياق الحدث، وكما يقول علماء الجرح والتعديل لا يقبل الجرح إلا مفسراً. فأبو عبيدة تكاد تتفق كلمة المؤرخين على أنه كان خارجياً، وكان يكتّم ذلك ولا يعلنه، وكان شعوبياً مناوئاً للعرب والعروبة، وكان كثير النقد لمعاصريه حتى أنه لم يحضر جنازته أحد حسب ما نقله المؤرخون.¹⁰

فهذه القناعات وحدها كانت كافية لأن يُعرض جمهور الأمة عنه وعن مؤلفاته بداعي البدعة وهجر أصحابها، خاصة وقد عاش أبو عبيدة في القرن الثاني للهجرة، وهو أحد القرون الثلاثة المفضلة التي كان فيها الدين غصاً طرباً في قلوب أهله إليه يردون وعنه يصدرّون.

إن عقيدة أبي عبيدة الفاسدة، وشعوبيته المفرقة في العداوة للعرب منعتاه من تبوّأ منزلة تليق بسعة علمه، ومن أمثلة ذلك أنه كان لا يقيم البيت من الشعر إذا أشده حتى يكسره، وكان يخطئ إذا قرأ القرآن نظراً، ويلحن في قراءة الشعر، وفي كلامه.¹¹

وقد حاول معارض الكتاب والمعلق عليه فؤاد سزكين أن يفسر هذه الأفعال اللغوية الخاطئة من أبي عبيدة تفسيراً حسن الظن، فخص ذلك اللحن بالحديث اليومي العادي، وهو تخصيص يحتاج إلى شاهد ودليل عليه، وأرجعه إلى ضعف الملكة التطبيقية عن أبي عبيدة — وهذا اتهام خطير — وهو أمر مألوف وليس بغريب عندما تتسع الهوة وتغظم بين لغة الحياة اليومية وبين لغة العلم والأدب.¹²

وظنّي كبير أن الهوة بين اللغة العادية واللغة الأدبية لم يكن قد اتسع الخرق بينهما كما يصوره الباحث خاصة ونحن نتحدث عن القرن الثاني للهجرة، وهو من القرون المفضّلة كما وصفها رسول الله صلى الله عليه وسلم، وتقديرى أن الأفضلية في كل شيء، ومنها سلامة اللسان وبعده عن اللحن، هذا إذا سلمنا أن أبا عبيدة كان يلحن في مستوى اللغة اليومية العادية، وإلا فإن الأمر واضح أنه كان يلحن في مستوى اللغة الأدبية، ولو كان الأمر في المستوى الأول لكان الخطب، ولكن أحقر من أن يتناقله المؤرخون، كيف وهو يلحن في الشعر العربي، والقرآن الكريم إذا قرأه نظراً، وفي حديثه إذا حدث به نكايّة في العرب، ومناوأة لهم، وإغراقاً في الشعوبية التي كان يتسرّبل بها، فهذا هو التفسير المقبول لصنيعه أو أحدها على الأقل حتى نكون من المنصفين، هذا بعض ما تعلق بالجانب الأوّل وهو حياته العقدية والعلمية.

أمّا ما تعلق بالكتاب فهو منهجه المتمثل في التفسير بالرأي وحرية فهم النصوص اعتماداً على الفقه بالعربية وأساليبها واستعمالاتها، والنفاد إلى خصائصها التعبيرية أكثر من الاستشهاد على ما يذهب إليه من معانٍ بالشعر العربي، منصرفاً على الاشتغال بالقصص القرآني، وأسباب النزول إلا في حالات قليلة، فكان تفسيره لغوياً وغير متقيد بما كانت تصنعانه المدرستان البصرية والكوفية، وهما في طور النشوء والتكوين، وكان هذا الاتجاه في التفسير بدعاً يتحاشاه معاصروه من اللغويين، ولذلك تعرض لنقد شديد من قبلهم، فتمنى الفراء أن يجلده، وغضب عليه الأصمعي، ومنع أبو حاتم قراءة المجاز وكتابتَه إلا لمن كان عليماً بما فيه من زلات قادراً على بيانها وتصحيحها، وكذلك كان موقف الزجاج والنحاس والأزهري.¹³

والحقيقة أن ما فعله أبو عبيدة هو عبارة عن تفسير لغريب القرآن وبحث في أساليبه، حيث اطلع على سؤالات نافع بن الأزرق لعبد الله بن عباس وكان من رواها . جاء في الإتقان في علوم القرآن للسيوطي أنه بينما عبد الله بن عباس جالس في فناء الكعبة، وقد اكتتفه الناس يسألونه عن تفسير القرآن . فقال

نافع بن الأزرق لنجدة بن عويمر: قم بنا إلى هذا الذي يجترئ على تفسير القرآن بما لا علم له، فقاما إليه فقال: إنا نريد أن نسألك عن أشياء من كتاب الله فتفسرها لنا بمصادقة من كلام العرب. فإن الله تعالى إنما أنزل القرآن بلسان عربي مبين. فقال ابن عباس: سلاني عما بدا لكما".¹⁴

فكانت طريقة ابن عباس في الإجابة على هذه الأسئلة هي تفسير اللفظ الغريب، ثم الاحتجاج عليه بالشعر الجاهلي في الغالب، وبعض شعر المخضرمين، فاستشهد بشعر عنترة ولبيد، وطرفة وامرئ القيس، والأعشى وزهير، وحسان بن ثابت وحمزة بن عبد المطلب (رضي الله عنهما).

فغاية ما في الأمر أن أبا عبيدة ألف كتابا في التفسير لم يراع فيه لا قواعد النحو التي كانت في طور النشأة من قبل النحاة، ولا أصول التفسير التي دأب على مراعاتها الصحابة والتابعون من بعدهم، فكان كتابه بدعا من التأليف نفر منه أهل اللغة وأهل الشريعة معا.

ومع هذا النقد الشديد فقد ظل المجاز مرجعا مهما طوال العصور، فقد اعتمد عليه ابن قتيبة (ت276هـ) في كتابيّه "المشكل" و"الغريب"، والبخاري (ت255هـ) في صحيحه، والطبري (ت310هـ) في تفسيره، والزجاج (ت211هـ) في معانيه، وابن دريد في الجمهرة، وابن النحاس (ت333هـ) في معاني القرآن، والأزهري (ت270هـ) في التهذيب، وأبو علي الفارسي (ت377هـ) في الحجة، ومن المتأخرين ابن حجر العسقلاني في فتح الباري.¹⁵ وهذا يدل دلالة قاطعة على أن دعوى تعمد إهمال الكتاب دعوى باطلة.

المغالطة الثالثة:

وهي دعواه أن أبا عبيدة وظّف كلمة المجاز مرادفة ومناظرة للنحو، إلا أن النحاة القدماء قصروا بحثهم على الإعراب، وتناول أبو عبيدة غير الإعراب من قواعد العبارة، ولم يكثر ما أكثروا، ولا تعمق ما تعمقوا، ولا أحاط ما أحاطوا، ولكن جاء كتابه تبصرة للغافلين. فهو يوهم القارئ أن كتاب المجاز

هو كتاب في النحو تميّز عن كتاب سيبويه ومن تبعه بالبساطة والاختصار بعيدا عن التعمق والتقعر، وهذا غير صحيح، فأبو عبيدة كان يستعمل في تفسير الآيات هذه الكلمات: "مجازة كذا"، "وتفسيره كذا"، "ومعناه كذا"، "وغريبه كذا" و"تقديره كذا"، و"تأويله كذا"، على أن معناها واحد أو يكاد يكون واحدا، ومعنى هذا أن مصطلح المجاز هو تلك الأساليب والطرق التي سلكها القرآن في تعبيراته وتراكيبه، وهذا المعنى أشمل من "المجاز" الذي حدده علماء البلاغة فيما بعد¹⁶، ومن كلمة النحو التي حاول إبراهيم مصطفى أن يلصقها بالمجاز. نعم هو تفسير لغوي اعتمد على الشعر لكن لا يرقى لأن يجعل "المجاز" كتابا في النحو.

إنّ ما حرّض صاحب الإحياء على هذه الدعاوى وأزّه أزا هو تحرر أبي عبيدة من قيود المدرستين البصرية والكوفية، وازوراره عنها وتعمده اللحن، والأرواح جنود مجنّدة، ولكن الذي غاب عن باله هو أنّ أبا عبيدة عاش في مرحلة تشكّل العلوم، ومنها النحو فلم تكن المدرستان قد تمّ بنيانها، وربما كان هذا شفيعا له في ذلك الإعراض والتولي.

من صنيع أبي عبيدة في مجازة:

انطلق أبو عبيدة في مجازة من قاعدة أن القرآن الكريم عربي نزل بلسان عربي مبين، وفهمه وتفسيره لا يتم إلا وفق سنّتهم وعلى هديهم، ولذلك لم يحتج السلف ومن أدرك نزول الوحي على قلب محمد - صلى الله عليه وسلم - أن يسألوا عن معانيه، لأنّ ألسنتهم كانت عربية، قال: إنما أنزل القرآن بلسان عربي مبين، وتصديق ذلك في آية من القرآن، وفي آية أخرى: "وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه" (4/14)، فلم يحتج السلف ولا الذين أدركوا وحيه إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - أن يسألوا عن معانيه، لأنهم كانوا عرب الألسن. فاستغنوا بعلمهم عن المسألة عن معانيه، وعما فيه مما في كلام العرب من الوجوه والتلخيص. وفي القرآن مثل ما في الكلام العربي من وجوه الإعراب، ومن الغريب، والمعاني".¹⁷

سورة التكوير نموذجا:

ثم جعل يفسر ما استغلق من معاني سور القرآن الكريم من سورة الفاتحة إلى سورة الناس، يصدق ذلك كلام العرب وشعرهم.

"سورة إذ الشمس كورت"

"إذا الشمس كورت" (1) مثل تكوير العمامة تُلفُّ وتمحى.

"انكدرت" (2) يقال: انكدر فلان انصبَّ، قال العجَّج:

أبصرَ خريان فضاءٍ فانكدر

"إذا الموءودة سئلت" (8) وأد ولده حيا، قال الفرزدق:

ومنا الذي منع الوائدات وأحيا الوئيد فلم يوأد.

وهو صغصعة بن ناجية جدّه.

"إذا الجنة أزلفت" (13) أدنيت.

"فلا أقسم بالخنس الجوارى الكنس" (16، 15) هي النجوم.

"والليل إذا عسعس" (17) قال بعضهم: إذا أقبلت ظلماته، وقال

بعضهم: إذا ولّى ألا تراه.

قال: "والصبح إذا تنفس" (18) قال علقمة بن قرط:

حتى إذا الصبح لها تنفسا وانجاب عنها ليلها وعسعسا.

"وما هو على الغيب بظنين" (24) أي متهم، و"ظنين" يضمن به

ويضمن. 18

فغاية ما في هذا العمل هو تفسير غريب القرآن بكلام العرب

وشعرهم كما رأينا مع سورة التكوير لا أكثر. فأين ما ادعاه إبراهيم مصطفى

وأكثر من الأسف والحسرة عليه؟

ومع كل هذا النقد لفهم إبراهيم مصطفى ومن اقتفى فهمه نؤمن أن

هناك إشارات لطيفة قد أرسلها أبو عبيدة في مجازة يمكن أن يُستضاء بها في

تجديد النحو وتيسيره ومن ثم إحيائه، كتوسيع دائرة الاستشهاد بالقراءات القرآنية حتى الشاذة منها، والأحاديث النبوية التي لم تنل حظها في الاحتجاج، وتمديد زمان ومكان الفصاحة، وإعادة النظر في الاستقرارات التي تبين خطأها باستقرارات حديثة قد تغير بعض مواقع الشذوذ والاطراد دون إفراط ولا تفريط، والعزم قائم على تناول ذلك في بحث لاحق إن شاء الله⁹.

خاتمة:

– يجمع كل الباحثين والمهتمين باللغة العربية على أنها في أمس الحاجة إلى نفخ الروح فيها وبعثها من جديد، حتى تأخذ مكانها بين اللغات الحية، ولن تحجز ذلك المكان إلا إذا استطاعت أن تكسب ودّ واحترام أهلها أولاً ليقوموا بخدمتها ثانياً.

– اختلف القائمون على خدمة اللغة العربية في طرائق التجديد وسبل التيسير بين محافظ داع إلى إحياء العمل بقواعد النحو كما ورثناها عن سيبويه ومن نهج نهجه، وبين ساع إلى أعمال الفكر والغلو في الاجتهاد ونقد المقولات النحوية التي أحيطت بهالة من القداسة، وكان رأس هؤلاء في العصر الحديث إبراهيم مصطفى حين ألف كتابه الموسوم بـ: "إحياء النحو". ولعلمه أن أفكاره ستلقى معارضة وانتقاداً شديدين من قبل جمهور الباحثين، حاول أن يفتح كتابه بما يؤكد أن منهجه هذا ليس بدعا من البحث، وأن له سلفاً من المتقدمين، ومنهم أبو عبيدة معمر بن المثنى صاحب "مجاز القرآن".

– ادّعى إبراهيم مصطفى أن أبا عبيدة تجاوز مسألة الإعراب إلى قواعد الجملة، وفي هذا تعريض بسيبويه خاصة والنحاة عامة بأنهم لم يهتدوا إلى أساليب العربية وطرقها في التعبير، وهذا قول غاية في البعد عن الحقيقة التي لامراء فيها ولا يحتاج إلى تفنيد، لأن كل كتب النحو شاهدة عليه.

– اتهم إبراهيم مصطفى النحاة من بعد سيبويه بالإعراض عن كتاب المجاز وما فيه من فتوحات نحوية، وأهملوه عن قصد، وقد عرفنا أن سبب

الإعراض مرده إلى عقيدة الخوارج الفاسدة التي كان ينتحلها، وشعوبيته التي كان يجاهر بها، فكان طبيعياً أن يلقي الصدود لهذه الأمور.

– حاول أن يجعل كلمة المجاز عند أبي عبيدة مرادفة ومناظرة للنحو حتى تكتمل أركان دعواه، والحقيقة أن أبا عبيدة لم يزد في مصنفه على أن يعيد كتابة ما جاء في القرآن مخالفاً لما تعود العرب إلى ما تعودوا إليه، وأن ينقل ما يظهر مخالفاً لسننهم الأدبية إلى أنحاء القول التي ألفوها.

– ولعل أهم شيء استند عليه إبراهيم مصطفى هو انتهاك أبي عبيدة للقواعد التي قامت عليها المدرستان البصرية والكوفية، وهذا غير مُسَلَّم به لأن المدرستين عهدئذ لم تكونا قد تمَّ لهما البنيان، وعلى فرضية تمامه فقد عرفنا شعوبيته التي جعلته يتعمد الخطأ في قراءة القرآن والشعر.

مصادر البحث ومراجعته

- 1 القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.
- 2 ينظر: ينظر: حسن منديل العكيلي: الخلاف النحوي في ضوء محاولات التيسير الحديثة، دار الضياء للنشر والتوزيع، عمان، 2011م.
- 3 إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، الطبعة الثانية، القاهرة، 1992م.
- 4 ينظر: سيبويه، الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة، 1988م.
- 5 أحمد محمد عبد الرازي: إحياء النحو والواقع اللغوي، دراسة تحليلية نقدية، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2007م.
- 6 ينظر: أبو عبيدة معمر بن المثنى: مجاز القرآن، عارضه بأصوله وعلق عليه، محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، دت، دط.
- 7 السيوطي: الإتقان في علوم القرآن، مطبعة حجازي بالقاهرة.

8محمد العمري:البلاغة العربية ،أصولها وامتداداتها، أفريقيا الشرق، بيروت، لبنان، 1999م.

هوامش البحث:

- ¹ ينظر: حسن منديل العكيلي: الخلاف النحوي في ضوء محاولات التيسير الحديثة، دار الضياء للنشر والتوزيع، عمان، 2011م، ص126.
- ² إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، الطبعة الثانية، القاهرة، 1992، ص12.
- ³ يس، الآية 40.
- ⁴ يوسف، الآية 4.
- ⁵ النمل، الآية 18.
- ⁶ ينظر: سيبويه: الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة، 1988م، الجزء الثاني، ص47.
- ⁷ أحمد محمد عبد الراضي: إحياء النحو والواقع اللغوي، دراسة تحليلية نقدية، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2007م، ص32.
- ⁸ المرجع نفسه، ص25.
- ⁹ أحمد محمد عبد الراضي: إحياء النحو والواقع اللغوي، دراسة تحليلية نقدية، ص29.
- ¹⁰ ينظر: أبو عبيدة معمر بن المثنى: مجاز القرآن، عارضه بأصوله وعلق عليه : محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، دت، دط، الجزء الأول، ص9-11.
- ¹¹ المرجع نفسه ، الجزء الأول، ص14.
- ¹² المرجع نفسه، الجزء الأول، ص 14 - 15
- ¹³ ينظر:أبو عبيدة معمر بن المثنى: مجاز القرآن، الجزء الأول، ص16. 19.
- ¹⁴ السيوطي: الإتيان في علوم القرآن ، الجزء الأول ، ص164 .
- ¹⁵ ينظر: أبو عبيدة معمر بن المثنى: مجاز القرآن ، الجزء الأول ، ص17.
- ¹⁶ المرجع نفسه، الجزء الثاني، ص8.
- ¹⁷ أبو عبيدة معمر بن المثنى: مجاز القرآن، الجزء الثاني، ص287- 288
- ¹⁸ أبو عبيدة معمر بن المثنى: مجاز القرآن، مرجع سابق ، الجزء الثاني، ص 227 - 288.
- ¹⁹ أحمد العمري:البلاغة العربية ،أصولها وامتداداتها، أفريقيا الشرق، بيروت، لبنان، 1999م، ص92 - 117.
